

المخاطر الانتقالية والتدمير الخلاق والأصول العالقة

نواز بيبوكس

رؤية على الأحداث

February 20, 2020

KS--2020-II06

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية –سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند –أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.

لم تكن المخاطر المناخية حاضرة ضمن أعلى المخاطر العالمية الخمسة في تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي قبل عشر سنوات، ارتبطت جميع المخاطر العالمية الخمسة الأولى بالمناخ وفي تقرير المنتدى لعام 2020م، وهي: حالات الطقس القاسية وفشل الإجراءات المتعلقة بالمناخ والكوارث الطبيعية واستنفاد التنوع البيولوجي والكوارث البيئية الناجمة عن النشاط البشري.

تقوم فرقة العمل التابعة لمجلس تحقيق الاستقرار المالي والمعنية بعمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ بتقسيم المخاطر المرتبطة بالمناخ إلى فئتين، هما: المخاطر المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية والمخاطر المرتبطة بالتأثيرات المادية لتغير المناخ، وتشمل المخاطر المادية الناجمة عن التغير المناخي بعض الظواهر الجوية الشديدة الوطأة مثل الزواجع والأعاصير والفيضانات. يمكن لمعظم الناس التعرف بسهولة على هذه المخاطر لأنها مدفوعة بالأحداث والمسببات ذات الصلة ويتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر في الوسائط الإعلامية. أما بالنسبة للمخاطر المادية طويلة المدى المرتبطة بالتغيرات المناخية والتي تشمل الارتفاع في مستويات سطح البحر فهي أقل توقعاً واستشعاراً لدى الناس.

أما المخاطر الانتقالية إلى اقتصاد منخفض الكربون، فلا تتناولها المناقشات بنفس القدر من التوسع، وتشمل هذه المخاطر التغيرات السياسية والقانونية والتكنولوجية والتغيرات الطارئة على السوق اللازمة للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ وجهود التكيّف معه. إن المخاطر الانتقالية موجودة دوماً في قطاع الطاقة لأنها تمثل وفقاً لإحصائيات (Enerdata) القطاع الذي يستأثر بأكبر حصة من الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون بنسبة تبلغ 45٪، حيث ينتج قطاع الطاقة نسبة 83٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعادة ما يترتب على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون حدوث عمليات تحوّل في قطاع الطاقة.

تعتبر تحولات الطاقة الحالية جزءاً من عملية أكبر تسمى بتعبير "التدمير الخلاق" التي لابد أن تؤدي إلى رابحين وخاسرين، ويشير هذا المصطلح الذي اشتهر به الخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر، إلى "عملية التغيير الصناعية والتي تُحدث ثورة مستمرة في الهيكل الاقتصادي من الداخل وتقوم بتدمير البنية القديمة وخلق بنية جديدة". ووفقاً لشومبيتر، فإن القوى الخلاقة للرأسمالية الديناميكية تؤدي إلى تدمير الطرق أساليب العمل البالية وتفسح المجال للطرق الجديدة، ويمكن تطبيق هذا المفهوم على تحولات الطاقة لوصف الأساليب الجديدة لإنتاج الطاقة المنخفضة الكربون.

الجدير بالذكر أن بإمكان تحولات الطاقة الحدوث على مدى عدة سنوات أو أن تمتد إلى عقود، ويرى بعض العلماء أن عملية تحولات الطاقة التي تبدأ من ابتكار التكنولوجيات المطلوبة انتهاء بهيمنتها على الأسواق يمكنها أن تستغرق 40 عاماً على الأقل. وفي المقابل، قد يستغرق انتقال الطاقة لاقتصاد كامل مئات السنين، حيث تستغرق العديد من القطاعات الكثير من الوقت للتكيف مع مصادر الوقود الجديدة والتقنيات المبتكرة. كما تشير التوقعات المستقبلية لمزيج الطاقة العالمي إلى أن مصادر الطاقة المتجددة ستستغرق وقتاً أطول لتصبح المصادر المسيطرة على إمدادات الطاقة. ستمثل مصادر الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة المائية والطاقة الحيوية) كما هو موضح في سيناريوهات سياسات الوكالة الدولية للطاقة، بحلول عام 2040م نسبة 7٪ فقط من الطلب العالمي على الطاقة. تم اختراع توربينات الرياح (العنفات الهوائية) في الثمانينيات من القرن الماضي، والطاقة الكهروضوئية الشمسية في عام 1954م، ولا شك أن هذه التقنيات سبيلتها بعض الوقت حتى تصبح مصادر رئيسة لإمدادات الطاقة. وكما هو موضح أيضاً في خطوات الوكالة الدولية للطاقة فإن أنواع الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) ستحتاج إلى سد فجوة العرض وتلبية 74٪ من الطلب العالمي النهائي على الطاقة بحلول عام 2040م.

أما في سيناريو التنمية المستدامة الأكثر طموحاً، فتشكل الطاقة المتجددة نسبة 17% من الطلب على الطاقة بحلول عام 2040م، ويمثل الوقود الأحفوري نسبة 58% من هذه الطاقة.

يعتبر مدى سرعة تحولات الطاقة أمراً بالغ الأهمية، وهي أشبه بالعلاقة الطردية لأنه عندما تكون هذه السرعة بطيئة وتدرجية، تكون تكاليف التكيف الاقتصادي منخفضة. وأما عندما تكون هذه التحولات سريعة، فترتفع تكاليف التكيف الاقتصادي تبعاً لذلك، مع ما يصادبها من اضطرابات في إمدادات وأسعار الطاقة. كذلك يمكن أن تؤدي كلتا الحالتين إلى وجود الأصول العالقة التي يحددها معهد كامبريدج لاستدامة القيادة بأنها الأصول التي تتأثر بعمليات إعادة التقييم التنازلي أو يتم تحويلها إلى مطلوبات نتيجة للتحوّل إلى اقتصادٍ منخفض الكربون. كما أن بإمكان هذه الأصول أن تشكل مخاطر نظامية على الاقتصاد، كما يمكنها التسبب في مخاطر لأمن الطاقة. من الأفضل أن يكون التحوّل تدريجياً ومنظماً للتقليل من تأثير مخاطر الأصول العالقة، فوفقاً لمؤسسة (Carbon Tracker) البحثية المالية، فإنّ سيناريو الانتقال السريع للطاقة المعني بالحد من متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين قياساً بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية سيخاطر بالمجازفة بثلث إجمالي الاستثمارات الرأسمالية المخططة للوقود الأحفوري والمقدرة بمبلغ 5 تريليون دولار تقريباً في الفترة من عام 2018م إلى 2025م. ووفقاً لمؤشرات بلومبرغ الموضحة في الرسوم البيانية أدناه، فإن الاتجاهات الحديثة تشير إلى أنّ التقييمات السوقية (المشار إليها كقيمة المؤسسة {EV} بالنسبة إلى الأرباح قبل نسبة الفائدة والضرائب والإهلاك [EBITA]) بالنسبة لمنتجات الفحم قد انخفضت بنحوٍ مطرد، حيث انخفضت بنسبة 62% في السنوات الخمس الماضية. وفي المقابل، ارتفعت أصول شركات منتجات الطاقة الشمسية بنسبة بلغت 32% خلال الفترة ذاتها.

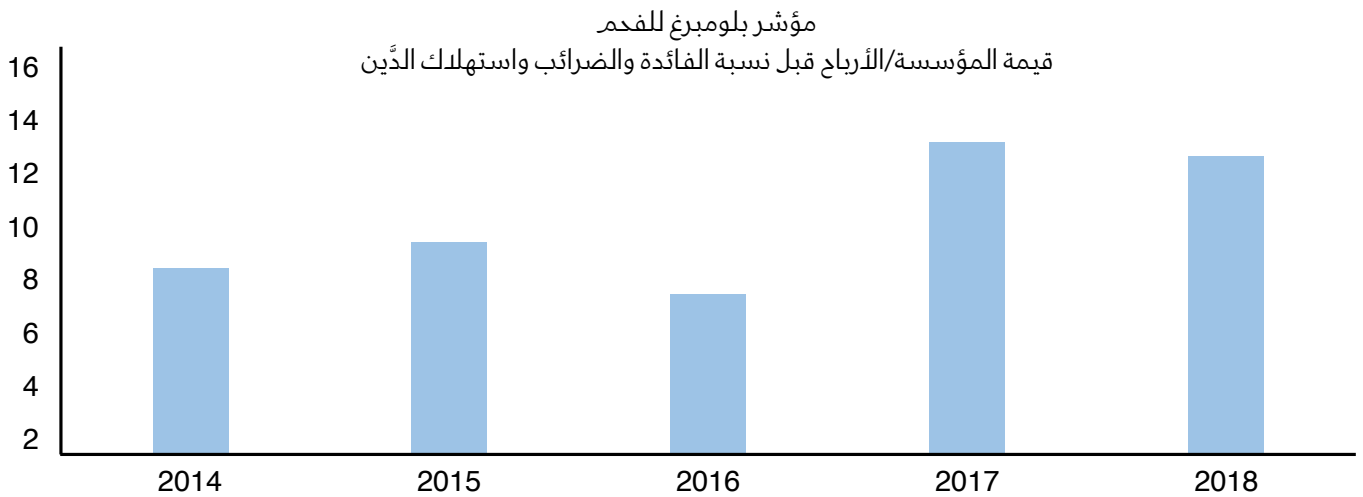
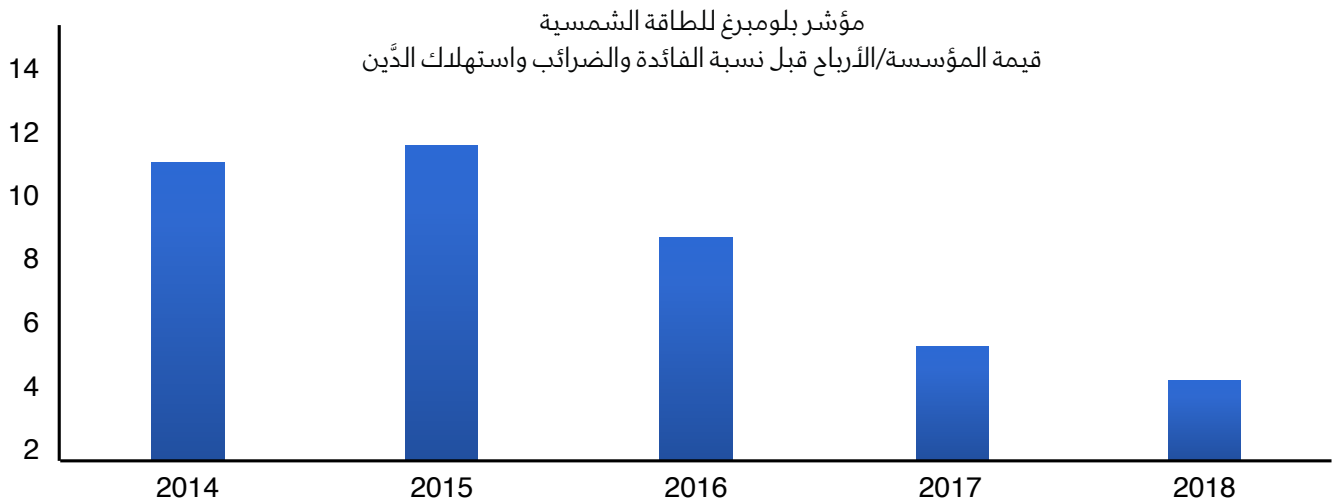
ملحوظة: مؤشر الفحم هو مؤشر (BI COATG)، وهو عبارة عن مجموعة متساوية الحجم من كبار منتجي الفحم في العالم، أما مؤشر الطاقة الشمسية فهو مؤشر (BI SOLRG) وهو عبارة عن مجموعة متساوية الحجم من كبار الشركات المصنّعة لمنتجات الطاقة الشمسية.

بإمكان الشركات وضع استراتيجيات لتباعد التوجه الحديث في نظرية شومبيتر المسمّاة بالتدمير الخلاق، وقد بدأ البعض بالفعل في استيعاب تكاليف الانبعاثات الكربونية ومراعاتها في اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، تتحمل شركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم) ضريبة كربون قدرها 40 دولار للطن لتطوير مشاريع عالمية. كما قامت شركة النفط والغاز الطبيعي الدنماركية للطاقة (DONG) وهي شركة متخصصة في النفط والغاز بالتحوّل من الاستثمار في مصادر الوقود الأحفوري إلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والتخصص في محطات توليد طاقة الرياح (Ørsted).

من ناحية أخرى، لا تعد الأصول العالقة ظاهرة جديدة. إذ غالباً ما تتحمل المرافق الاحتكارية عند وجود المنافسة المحتدمة تكاليف عالية وتصبح أصولها عالقة نتيجة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة. أما في القطاع العقاري، فإنّ تغير تفضيلات المستهلكين يجعل العديد من الأصول العقارية فائضة عن الحاجة. يمكن أن نرى في الواقع الأصول العالقة في العديد من القطاعات الاقتصادية، بما فيها الطاقة والعقارات والزراعة والتعدين والمرافق العامة والنقل.

كذلك يمكن للعديد من العوامل التسبب في خلق الأصول العالقة، مثل انخفاض تكاليف التكنولوجيا والمخاوف البيئية وتفضيلات المستهلكين واللوائح والسياسات الحكومية، وقد أدت الانخفاضات السريعة الحديثة في التكلفة الحديثة لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتكنولوجيا طاقة الرياح على اليابسة، إلى الانتشار الكبير لاستخدام الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة.

ولقد ساهم هذا الإمداد الإضافي للكهرباء وضعف الطلب على الشبكة في خلق بيئة منخفضة السعر تسببت في قيام العديد من المرافق في أوروبا بتسجيل رسوم انخفاض قيمة الأصول بمليارات الدولارات على ميزانياتها العمومية. فوفقاً لشركة الخدمات المهنية إرنست ويونغ (Ernst & Young)، فقد بلغت رسوم انخفاض قيمة الأصول لشركات الطاقة والمرافق الأوروبية في عام 2016م مبلغ 23 مليار يورو (25 مليار دولار)، أي بنسبة 8% تقريباً من قيمة رأسمالها السوقي الكلي، مما يعني إعاقة قدرة هذه على جمع رأس المال اللازم لتمويل استثمارات جديدة، والذي يمكن أن يؤثر بدوره على أمن نظام الطاقة.



المصدر: بلومبرغ.

كما نلاحظ أنّ المخاوف البيئية والاجتماعية والحوكمة قد زادت من وطأة الضغوط المفروضة على مُلاك الأصول ومدراء إدارة الأصول لمراعاة مخاطر الأصول العالقة ووضعها في الاعتبار. لذا فإنّ التوجه الحالي للقرارات الاستثمارية نحو تصفية الاستثمارات من القطاعات المعرّضة للأصول العالقة. وقد سمحت الحكومة النرويجية مؤخراً لصندوق الثروة السيادية (الذي يبلغ تريليون دولار) في الدولة بتقليص حصته في شركات معينة في مجالات الفحم والطاقة. ومن ناحية أخرى، يدعو صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي للاستثمار في اليابان إلى زيادة مشاركة شركات الطاقة في الجهود الرامية لمجابهة التغير المناخي بدلاً من تصفية أسهمها فيها. كما أن من مصلحة المجتمع المالي أن يفهم مخاطر الأصول العالقة بشكل أفضل. فوفقاً لشبكة تخضير النظام المالي، فإنه يتم تشجيع شبكة عالمية من البنوك المركزية والسلطات الإشراف والجهات التنظيمية المالية والبنوك المركزية على تقييم المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ودمج المخاطر المرتبطة بالمناخ في إشرافهم على النظام المالي.

مما لا شك فيه أنّ العالم بحاجة إلى إحداث تحولات منظمة ومستدامة لإيجاد طرق مبتكرة لتلبية الطلب على الطاقة مع احترام الأولويات الاستراتيجية لكل دولة على حدة. ومن المرجح أن ينجم عن اتباع النهج التعاوني تحولات للطاقة تكون أقل فوضوية. كذلك فإنّ العالم بحاجة ملحة لمعرفة المزيد حول محددات سرعة تحولات الطاقة لمساعدة صناع السياسات على تنظيم عمليات تحولات الطاقة المنظمة وإدارة مخاطر الأصول العالقة بكفاءة. لذا فإنّ البحوث التعاونية ستقوم بسد هذه الفجوة المعرفية ومساعدة صناع السياسات على تطوير استجابات سياسية وتنظيمية مناسبة، وقد ينجم عن التدمير الخلاق رابحين وخاسرين، لكن ليس من الضروري أن يؤدي ذلك إلى حدوث تحولات غير منتظمة في مجال الطاقة.



www.kapsarc.org